## مقياس: إدارة التنمية في المناطق الحدودية والنائية

## سنة ثانية ماستر: إدارة عامة

### الجوابالأول:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي:

تعريف التنمية وتطورها: التنمية الاقتصادية، البشرية، المستدامة

مفهوم التنمية المحلية: مجالاتها: الاقتصادية، الاجتماعية الخ

مفهوم المناطق الحدودية

المحور الثاني: التحديات الامنية والاقتصادية في المناطق الحدودية الجزائرية

أ/ التحديات الامنية

1/التوصيف الجغرافي للحدود الجزائرية

2/التنظيمات الإرهابية وإشكالية تشارك الحدود مع دول هشة

3/المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاطقبائل الأزواد (الطوارق):

4/الهجرة غير الشرعية–تجارة الأسلحة والمخدرات:

ب/التحديات الاقتصادية في المناطق الحدودية الجزائرية:

1/توصيفالاقتصادالجزائري:

2/تحدياتالتخلف الاقتصادي–الفقر–البطالة

3/ إشكالية الموارد البشرية :مع الشرح

الجواب الثاني:

المحور الأول: مفاهيمي كما تم شرحه في الجواب الأول

المحور الثاني: التحديات الأمنية والاجتماعيةفيالمناطقالحدودية

ج/ العزلة الاجتماعية والحرمان :

تعاني المجتمعات الحدودية، وخاصة في المناطق الريفية ذات البنية التحتية الضعيفة ووسائل النقل العام المحدودة، من عزلة اجتماعية وحرمان اقتصادي، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، مثل النساء والشباب وكبار السن والنازحين، لاسيما فرص العمل والاندماج الاجتماعي فمثلا، في إيرلندا، تشير تقارير مثل "The Emerald Curtain" إلى أن المجتمعات البروتستانتية جنوب الحدود تعاني من الإقصاء والتهميش، نتيجة لضعف التقدير لهويتها الثقافية وقلة الدعم الموجّه لمؤسساتها المجتمعية .

د/ **الفقر وعدم المساواة في الدخلوأثاره الاجتماعية:**

إذ لا يرتبط الفقر بنقصالاستهلاك وتلبية الاحتياجات الأساسية فحسب، بل يخلق مشكلة تتعلق بانخفاض مستوى التعليم ومعدل البطالة وانخفاض جودة الموارد البشرية في الوصول إلى التنمية.

حيث يعيش الكثير من الناس في البلدان النامية تحت خط الفقر، وتعتبر عدم المساواة في الدخل مشكلة كبيرة، ويمكن أن نسوق مثالا في هذا السياق، **مقاطعة كاليمانتان الغربية** التي بلغ فيها معدل الفقر في 2021 (7.15%) في مقابل ( 9.41%) ف **ي أندونيسا** ، مما يجعل من الضروري السيطرة على مشكلة الفقر للحد من **التفاوت الاجتماعي** بين سكان المناطق الحدودية .

كما تشهد منطقة **الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك** بمئات من التقسيمات الريفية التي تتسم بالفقر المدقع وظروف معيشية متردية للغاية، تُسمى هذه المجتمعات عادة "المستعمرات"*، تبقى تفتقر إلى أنظمة مياه وصرف صحي مناسبة .

كما ترتفع معدلات الفقر في **المناطق الحدودية بين الصين وميانمار** بسبب تدني مستوى التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة متخلف، وهيمنة هيكل صناعي متخلف قائم على الصناعة الأولية، كما يُصعّب انخفاض **مستوى التعليم** لدى السكان المحليين التخلص من الفقر .

كما تعد **ولايةكاشين من أكثر المدن الحدودية الميناميارية التي تعاني من الفقر الحدودي**، إذ تبلغ نسبة الأسر الفقيرة (مؤشر الثروة الدولية أقل من 70 )، تشير البيانات إلى أن حوالي 72.8% من الأسر في ولاية كاشين تُعتبر فقيرة وفقاً لهذا المؤشر .

وبالرغم من تم تقليص معدلات الفقر على المستوى الوطني في ميانمار بين عامي 2013 و2018 من 22% إلى 18%، يعاني سكان كاشين من معدلات فقر أكبر من المتوسط الوطني، أي بنسبة 28.6% مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ 25.6 %، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، بسبب نقص المال، الأسر في كاشين تواجه تحديات اقتصادية كبيرة تؤثر على قدرتها في الحصول على الخدمات الأساسية ، كما ارتفع معدل البطالة في ولاية كاشين بنسبة 47.5% في عام 2020.

**هـ/ الاضطرابات الاجتماعية:**

يمكن للاضطرابات الاجتماعية في المناطق الحدودية، التي تغذيها قضايا كالبطالة والفقر ونقص التنمية، أن تزيد من تعقيد الجهود الأمنية، كما أن تطرف الشباب والمشاعر المناهضة للحكومة في هذه المناطق قد يُسهمان في تراجع عام في سيادة القانون والنظام .

حيث إنخفضت نسبة معدلات الفقر التي انخفضت تدريجياً من حوالي 22% في عام 2013 إلى 18% في عام 2018، في عام 2020، ارتفعت معدلات البطالة إلى حوالي 25%، كما ارتفعت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر إلى حوالي 30. %

**النزوح:** يجد معظم النازحين في الحدود ملاذا بحثًا عن الأمان أو الحماية والمساعدة في بلد آخر، هروبا للهروب من المخاطر الحقيقية التي تهدد حياتهم وصحتهم، أو الحصول على الحماية والمساعدة الإنسانية الأساسية غير المتوفرة في البلاد، إلا أن هذه العملية تثقل كاهل الدول المستقبلة التي تتعرض لانتقادات

حول حقوق النازحين الإنسانية وكذا المخصصات المالية لاستقبالهم كما هو الشأن لمراقبة الحدود الأوروبية بطريقة خارجية تؤدي إلى نزوح إضافي، تُثقل به كاهل الدول الطرفية أو دول العبور وتثير انتقادات أخلاقية بسبب المعاملة غير الإنسانية للنازحين، وتجاهل حقوق الإنسان لصالح الاعتبارات الأمنية والسياسية، كما يؤثر سلبا أن قدرة الدول المستقبلة في توفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية مهددة .

ويعد **الفقر والحرمان الاجتماعي** كأحد العوامل الاجتماعية الرئيسية للنزوح ، ففي دراسة للمركز النرويجي للاجئين (IDMC) بعنوان "الشراكة مع وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية: النزوح الداخلي والحركات عبر الحدود"،تم تسليط الضوء على العلاقة بين النزوح الداخلي والحركات العابرة للحدود، مع التركيز على ثلاث **دراسات حالة في نيجيريا وجنوب السودان وأفغانستان** .

بحسب البيانات، 54% من النازحين داخليًا ذكروا أن القيود المالية حالت دون عبورهم الحدود، هذا يرتبط مباشرة بالمتغير الاجتماعي الطبقي/الاقتصادي، إذ أن الفئات الأفقر غير قادرة على الوصول إلى مسارات اللجوء الدولية، ما يتركها عرضة لمزيد من الخطر داخل بلدانها، وأن 61.5% من اللاجئين العائدين الذين تم مقابلتهم كانوا قد نزحوا داخليًا قبل مغادرتهم بلادهم، وأكثر من ثلثهم تعرضوا لعدة نزوح داخلي قبل عبور الحدود .

وفي نفس السياق **تشير أشيومي** إلى أن الخطوط الجغرافية تحولت **إلى حدود قانونية واجتماعية** تقبل البيض(whiteness) )كمهاجرين قابلين للانتماء والتحرك وتستبعد السود مما يجعل منها حدودا عنصرية تظهر في تأشيرات الدخول، والجنسية، واللجوء، التي تبدو محايدة ولكنها في الواقع تُنفّذ تمييزًا عنصريًا . فغالبا ما ينظر إلى المناطق الحدودية على أنها فقيرة من حيث القدرة على الابتكار، وبانخفاض مستوى رأس المال البشري، مما يؤثر على خلق نخب محلية مهتمة بتحفيز التنمية الاجتماعية فيها. (الشكل11)

وكمثال على هذه المناطق الحدودية الهامشية، نجد **مقاطعة برودنيك** (Prudnik District) التي تقع في الجزء الجنوبي من محافظة أوبولي، على الحدود مع جمهورية التشيك، الأمر الذي يؤثر على واقعها الاقتصادي والاجتماعي، يبلغ معدل النشاط في سوق العمل 22.8% فقط، وانخفاض متوسط الأجور بنسبة تتجاوز 12% مقارنة بمتوسط المحافظة ، مما يهدد الاستقرار الديموغرافي في إشارة إلى تزيد نسبة الهجرة وتراجع عدد السكان ناهيك عن تراجع عدد الشباب وارتفاع نسبة الشيخوخة، وهو ما يُضعف التماسك الاجتماعي في المقاطعة .

مما يعني أن **مشكلاتالتهميش الاجتماعي** في المناطق الحدودية لا توجد في الدول النامية أو قارة بعينها، فالأمثلة المساقة تؤكد أن هذا التحدي الاجتماعي توجهه الدول الأوروبية مثل مثال ايرلندا، و أسيا أيضا، **فمنطقة ناتونا**الحدودية في**أندونيسيا**، تعاني هي الأخرى من تهميش اجتماعي واضح نتيجة السياسات المركزية التي تتبعها الحكومة الإندونيسية، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي

المحلي للسكان، فاهتمام الحكومة بالمناطق الحدودية هو اهتمام سياسي فقط. فالحكومة المركزية تهتم بالأهداف السياسية مثل منع التمردات على الحدود، وليس من منطلق التزام حقيقي ببناء الأمة من خلال برامج تنمية حدودية مما يعمق شعور سكان ناتونا بالتهميش والإقصاء، على الرغم من الأهمية الاقتصادية والسياسية والأمنية لجزر ناتونا أبعد نقطة إقليمية شمالية لجمهورية إندونيسيا .

–ضعف التعليم: يمكن أن يؤدي الافتقار إلى التعليم الجيد في المناطق الحدودية إلى انخفاض مستويات المهارات ورأس المال البشري، مما قد يعيق النمو الاقتصادي .

التهديدات الأمنية:

تعريف التهديدات اللاتماثلية.

مثال:**جريمة الاتجار في البشر** : يعتبر الاتجار في البشر جريمة ذات طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعها سلعة متحركة ومتجددة تتمثل في فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر الشديد والبطالة وعدم الأمان الاجتماعي هم في أغلب الحالات النساء والأطفال ، وبهذا تنتج عن هذه الجريمة آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية مدمرة.

وسوق هذه السلعة يتعدى الحدود الإقليمية للدول وبذلك تكون جريمة الاتجار في البشر جريمة منظمة عابرة للحدود أو عبر وطنية، حيث توجد دول عارضة لهذه السلعة أي الدول المصدرة، غاليا الدول الفقيرة اقتصاديا التي تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية و أخلاقية ناتجة عن المشكلة الأم المتمثلة في الفقر، وتوجد دول طالبة أو مستوردة، تكون في غالب الأحوال من الدول الغنية اقتصاديا والتي تعاني من التخلف الأخلاقي، حيث تعتبر هذه الدول أرضا صالحة لجذب هؤلاء الضحايا.

مثال:يتواجد في أوروبا وحدها 140ألف شخص من ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في الأنشطة الجنسية، ويدرهؤلاء الضحايا على من يستغلّوهم سنويا إيرادات مجملها 3 بلايين ، أبرز تدفقين في مجالتهريب المهاجرين يردان من أفريقيا إلى أوروبا ومن أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة. ويهرب ما يتراوح بين 5.2 مليون و3 ملايين مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة في كل عام، ويدر هؤلاء المهاجرون على المهربين 6.6 بلايين دولار أمريكيوأوروبا هي أكبر أسواق الهيروين الإقليمية من حيث القيمة (20 بليون دولار أمريكي)، بينما روسيا هي الآن أكبر مستهلك وطني وحيد للهيروين في العالم (70 طنا).

الإرهاب الحدودي: حركة أو نشاط عبر الحدود بين البلدين، يهدف إلى استخدام أراضي دولة واحدة لإثارة الرعب في البلدان المجاورة، وبالتالي فهي حرب غير معلنة وتعتبر أعلى أشكال الإستراتيجية لاستنزاف أمة لفترة طويلة بجهود صغيرة، ويشمل الإرهاب عبر الحدود تكتيكات غير تقليدية مثل الهجمات

السيبرانية والحرب السياسية وحرب التصورات ورعاية المقاتلين المسلحين بالوكالة، الأمر الذي يزيد من خطورته يمكن إعطاء مثال على الإرهاب الحدودي

**ملاحظة: يمكن اختيار مثال واحد فقط في التهديدات الاجتماعية لكن مع التوسع والشرح كما تم في المحاضرة**